Distribution: Restricted EB 2005/85/INF.3 6 September 2005
Original: English Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الخامسة والثمانون

روما، 6 – 8 سبتمبر/أيلول 2005

جمهورية إندونيسيا

تنفيذ الدورة الأولى
لبرنامج ما بعد الأزمة للتنمية المتكاملة القائمة على المشاركة
في المناطق البعلية
الممول بموجب الآلية الإقراضية المرنة

1 - الغرض من هذه المذكرة الإعلامية هو العمل بالفقرة 13 من المبادئ التوجيهية للآلية الإقراضية المرنة (الوثيقة EB 98/64/R.9/Rev.1) التي تنص على أنه "... فيما يتعلق بكل قرض ممول في إطار الآلية الإقراضية المرنة ستقرر إدارة الصندوق، قبل نهاية كل دورة، ما إذا كانت ستنتقل إلى الدورات التالية أو تلغيها أو ترجئها. وستحيط الإدارة المجلس التنفيذي علماً بقرارها."

أولا – مقدمة

2 - يتمثل الهدف الشامل للآلية الإقراضية المرنة في زيادة مرونة تصميم مشروعات الصندوق وتنفيذها من أجل المواءمة بين الأطر الزمنية للمشروعات والسعي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية الطويلة الأجل في الحالات التي يرى فيها أن من الأصلح إطالة أمد التنفيذ بغية تحقيق تلك الأهداف، وتعظيم مشاركة المستفيدين على أساس الطلب، وتعزيز تطوير قدرات القواعد الشعبية. وتشمل العناصر الأساسية للقروض المقدمة في إطار الآلية الإقراضية المرنة: (i) عملية تصميم متواصلة ومتطورة من خلال تنفيذ دورات منفصلة تتراوح مدتها بين ثلاث وأربع سنوات؛ (ii) شروط مسبقة أو "محركات" للانتقال إلى الدورات اللاحقة.

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

3 - تتضمن هذه المذكرة الإعلامية معلومات عن التقدم الذي أحرزه برنامج ما بعد الأزمة للتنمية المتكاملة القائمة على المشاركة في المناطق البعلية على طريق تحقيق محركات الدورة الأولى. وتستند محتويات الوثيقة إلى نتائج استعراض منتصف المدة الذي قامت بإجرائه حكومة جمهورية إندونيسيا بالاشتراك مع الصندوق.

ثانيا – الخلفية

4 - **البيانات الأساسية عن القرض.** وافق المجلس التنفيذي للصندوق في دورته التاسعة والستين المنعقدة في 4مايو/أيار 2000 على قرض قيمته 17.5 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (أي ما يعادل حاليا 26.43 مليون دولار أمريكي تقريبا)[1]، وتم توقيعه في 21 يونيو/حزيران 2000، وبدأ نفاذ مفعوله في 31 يناير/كانون الثاني 2001. وفي 26 أبريل/نيسان 2001، وافق المجلس التنفيذي للصندوق على الإشراف المباشر على البرنامج. ويبلغ أجل القرض ثماني سنوات ويشمل دورتين مختلفتين مدة كل منهما أربع سنوات. ومن المقرر أن يتم الإنجاز في 31 مارس/آذار 2009 وسيتم إقفال القرض في 30 سبتمبر/أيلول من نفس السنة.

5 - **تصميم البرنامج ونطاق الأعمال.** تم تصميم البرنامج في 1999/1998 عندما كانت البلاد تمر بأزمات كبيرة، بما في ذلك موجة الجفاف التي صاحبت ظاهرة النينو (والتي ألحقت أضرارا فادحة بالإنتاج الزراعي والأمن الغذائي، لاسيما في الجزء الشرقي من البلاد)، والأزمة المالية الآسيوية، والإصلاح السياسي الكبير. ويهدف البرنامج إلى الحد من الفقر في المناطق البعلية من محافظات شرق جاوة، ونوسا تنغارا بارات، ونوسا تنغارا تيمور. وقبيل وقوع الأزمة المالية، بلغت معدلات الفقر المسجلة في تلك المحافظات 11.3%، و17.6% و20.6% على التوالي. وارتفعت تلك المعدلات ارتفاعاً كبيراً من جراء الأزمة، حيث تبلغ حاليا 21.9%، و27.8%، و30.7 في المائة. ويستهدف البرنامج في كل محافظة الأقسام والقرى التي يستشري فيها الفقر ويبلغ أعلى درجاته، وهو ما يؤكد صحة إدراج تلك الأقسام والقرى في البرنامج.

6 - ويهدف البرنامج إلى زيادة الدخل وإنتاج الأغذية والأمن الغذائي والتحسين المستدام للأحوال المعيشية لما يقرب من 100 000 أسرة فقيرة في منطقة البرنامج. وسوف يتحقق ذلك من خلال (i) تشكيل مجموعات جديدة للجهود الذاتية أو تدعيم القائم منها، بحيث تعتمد على نفسها، وتستمر في عملها، وتستطيع الاضطلاع بأنشطتها الإنمائية الخاصة؛ (ii) الترويج لصون وتحسين الموارد الطبيعية؛ (iii) تحسين البنية الأساسية القروية. ويتألف البرنامج من أربعة عناصر رئيسية هي: (i) النهوض بالمجتمع المحلي ومراعاة التمايز بين الجنسين؛ (ii) التنمية الزراعية والحيوانية؛ (iii) تطوير البنية الأساسية القروية وإدارة الأراضي؛ (iv) الدعم المؤسسي وإدارة البرامج. والهدف من هذه العناصر هو إنشاء نظام لمساعدة المؤسسات الأهلية، مثل مجموعات الجهود الذاتية، لكي تتطور وتدير مواردها الخاصة وبيئتها لكي يصبح ذلك أساساً لتحقيق التنمية المستدامة[2].

[1] الوحدة الواحدة من حقوق السحب الخاصة = 1.5 دولار أمريكي بناء على أسعار صرف أغسطس/آب 2005.

[2] لمزيد من التفاصيل، انظر تقرير رئيس الصندوق في الوثيقة EB 2000/69/R.24/Rev.1.

ثالثا – إنجازات البرنامج خلال الدورة الأولى

7 - **الملكية.** بلغت الموارد المخصصة للدورة الأولى التي أنجزت في ديسمبر/كانون الأول 2004 ما قيمته 7.16 مليون وحدة حقوق سحب خاصة(يعادل الآن 9.83 مليون دولار أمريكي تقريبا). وكان من المفترض وفقا لخطة التمويل الأصلية أن يغطي قرض الصندوق 85.8% من التكاليف، وأن تغطي الحكومة 11.7% من التكاليف، وأن يتحمل المستفيدون 2.6% من التكاليف لتغطية 10% من تكاليف البنية الأساسية. ولذلك كان البرنامج يتوقع الحصول في دورته الأولى على 1.15 مليون دولار أمريكي من الحكومة، و000 246 دولار أمريكي من المستفيدين. وبدلا من ذلك، قامت الحكومة، بالإضافة إلى صرف 100% من حصيلة القرض في منتصف المدة، بالمساهمة بملغ 1.8 مليون دولار أمريكي أو ما متوسطه 13.9% من التكاليف، بما في ذلك 000 400 دولار أمريكي كمساهمات طوعية من الحكومات المحلية. وساهم المستفيدون بأكثر من 000 900 دولار أمريكي لتغطية تكاليف أعمال البنية الأساسية بما يمثل ما يقرب من 41% من مجموع تكاليف البنية الأساسية، و000 650 دولار أمريكي في شكل مدخرات وموارد أخرى (مثل فوائد القروض، والغرامات، والتبرعات، وما إلى ذلك) التي قاموا بإيداعها في الصندوق المشترك للمجموعة بغرض تقديم القروض إلى أعضاء المجموعات. ونتيجة ذلك ازدادت استثمارات البرنامج خلال الدورة الأولى من 11.3 مليون دولار أمريكي إلى 132 مليون دولار أمريكي، بينما تقلصت أهمية قرض الصندوق من 85.8% لتصل إلى 74% في خطة التمويل، مقارنة بنسبة 71% من المستفيدين. وأحد جوانب القوة الكبيرة للبرنامج هو عنصر الملكية القوي من جانب المجتمعات المحلية والحكومة. وفي ضوء تأثير البرنامج على الفقر، أوصت الوكالة المنفذة له، وهي وكالة الأمن الغذائي وتمكين المجتمع المحلي التابعة لوزارة الزراعة بتطويره إلى برنامج وطني لاستئصال الفقر.

8 - **المؤسسات المنشأة والموارد التي حشدتها.** ساعد البرنامج على إنشاء 068 2 مجموعة من مجموعات الجهود الذاتية للفقراء و181 رابطة لتنمية البنية الأساسية القروية و175 رابطة لإدارة مستجمعات المياه في 237 قرية و70 قسما فرعيا، و14 قسما في 3 محافظات. وحضر جميع أعضاء تلك المؤسسات البالغ عددهم 760 58 شخصا دورات تدريبية مختلفة. وشملت تلك الدورات التدريبية 24 نموذجاً لبناء قدرات المجموعات وتشجيع المساواة بين الجنسين، بالإضافة إلى دورات مختلفة تراوحت بين 6 و10 دورات لتنمية المهارات شملت إدارة مستجمعات المياه، والرصد والتقييم التشاركي، والتقدير الذاتي، ومجالات إدرار الدخل الزراعي وغير الزراعي، وتطوير المشروعات الصغيرة، وتجهيز المنتجات وتسويقها، والتنمية الزراعية والحيوانية، وما إلى ذلك. ووفقا للدراسات الأفقية، تحسن الأمن الغذائي وازداد دخل هؤلاء السكان وأسرهم بفضل البرنامج والمؤسسات التي أنشأها. وساعد البرنامج على تعزيز قدرة هؤلاء السكان على إدارة مواردهم الخاصة، وتعبئة موارد إضافية (داخل قراهم أو خارجها) وإقامة روابط مع المؤسسات الأخرى.

9 - وقدمت مجموعات الجهود الذاتية إلى أعضائها 354 125 قرضا بما مجموعه 2.47 مليون دولار أمريكي، استخدم منها نحو 42% للمساعدة على تنفيذ الأنشطة التجارية، و22% للأنشطة المرتبطة بالزراعة، و11% لشراء مواد استهلاكية (أغذية)، و8% لأنشطة الإنتاج الحيواني، و7% للتعليم، و2.8% للأنشطة الاجتماعية والثقافية، و2.2% للصحة، و1.4% لتجهيز المنتجات، و0.2% لسداد الديون الهالكة، واستخدمت النسبة الباقية وهي 3% للأنشطة الأخرى. وتكشف هذه النسب عن فروق واسعة بين المحافظات الثلاث، وهو ما يشير إلى تفاوت الفرص واختلاف السياقات الثقافية والاقتصادية وظروف الفقر التي يعمل البرنامج في ظلها.

10 - ويتبين من تحليل أغراض القروض المقدمة من المجموعات، أن توفير الائتمان بأسعار فوائد تقل عن أسعار فوائد القروض السائدة في السوق جعل بعض الأنشطة الاقتصادية، مثل التجارة، قادرة على البقاء. ويرجع ذلك إلى ارتفاع هوامش الأرباح المتوقعة عن أسعار الفوائد السارية في سوق الائتمان المحلية. وتجدر الإشارة إلى أن أياً من المستفيدين لم تتح له قط فرصة الحصول على قروض من البنوك أو المؤسسات المالية المصرفية.

11 - واستطاعت رابطات تنمية البنية الأساسية تعبئة مساهمات في المواد والعمالة، وإدارة ما قيمته 1.34 مليون دولار أمريكي إضافة إلى مساهمتها التي تزيد على 413 900 دولار أمريكي، وهو مبلغ يزيد كثيرا على النسبة المحددة بنحو 10 في المائة. وأشارت التقارير إلى أن البرنامج ساهم في إنشاء ما يزيد على 96 كيلومترا من الطرق الفرعية في القرى، و99 كيلومترا من شبكات أنابيب المياه الجارية بالجاذبية، و55 من خزانات تجميع المياه، و127 خزانا لمياه الأمطار، و149 بئرا، و48 قاعة اجتماعات، و28 مركزا مجتمعيا. واستعملت المواد المحلية في بناء قاعات الاجتماعات التي أنشئت كلها بتكلفة وعمالة من السكان وبدون أي مساهمة من البرنامج. واضطلعت مجموعات الجهود الذاتية، حسب درجة تمثيلها داخل رابطات تنمية البنية الأساسية، بدور أساسي في تعبئة مساهمات المجتمع المحلي، وهو ما يمثل لتلك المجموعات تجربة جديدة ساهمت في زيادة إحساسهم بالملكية. وأسفرت العملية التي نفذها البرنامج عن تحسين الرقابة على تخصيص الموارد وإدارة الأشغال. كما تحسن أداء المتعهدين الذي تولوا تنفيذ أنشطة البنية الأساسية في بعض القرى عن الأنشطة التي نفذها المقاولون في برامج مشابهة ولكن الفقراء لم يتولوا فيها إدارة الأموال والمساهمات. ويعود الفضل إلى البرنامج في أن ما يربو على 000 60 أسرة قد استفادت من البنية الأساسية التي أنشئت.

12 - وتمكنت رابطات إدارة مستجمعات المياه ومجموعاتها الفرعية من إنشاء أكثر من 000 3 كيلومتر من حواجز الطرق والسدود الحجرية، وإنشاء مصاطب للزراعة في نحو 000 1 هكتار من الأراضي، بما في ذلك ما يقرب من 000 4 من خزانات تجميع المياه وسدود المنخفضات. كما قامت رابطات إدارة مستجمعات المياه بزراعة ما يزيد على 2.2 مليون شجرة في إطار عمليات التشجير والبستنة على السواء. وقامت المجتمعات المحلية بإنشاء وإدارة 30 مشتلا وحصلت على الشتلات من دائرة الغابات أو قامت بشرائها من المشاتل الخاصة.

13 - **التدريب.** تم تدريب ما يقرب من 000 1 شخص، بمن فيهم مسؤولون وموظفون ميدانيون من الحكومة والمنظمات غير الحكومية ومنظمي المجموعات القروية العاملين في مكتب للبرامج الوطنية، وثلاثة مكاتب إقليمية للتنسيق، وثلاث منظمات غير حكومية رئيسية، و14 مكتبا للإدارة المحلية، و14 منظمة غير حكومية على مستوى الأقسام. وكان التدريب يتم سنويا على ما بين ست وعشر مواضيع تراوحت بين بناء قدرات المجموعات وإدارة مستجمعات المياه، والرصد والتقييم على أساس المشاركة، وتعميم مراعاة التمايز بين الجنسين، وتشجيع الأنشطة المدرة للدخل، والمشروعات الصغيرة، والتسويق وتنمية الزراعة والإنتاج الحيواني.

14 - **التنسيق وتوجيه السياسات.** اشتركت نحو 14 لجنة محلية منفذة (بما في ذلك ممثلون عن المستفيدين)، و14 لجنة للإدارة على مستوى الأقسام، وثلاث لجان استشارية على مستوى المحافظات، ولجنة توجيهية وطنية واحدة وممثلون لمختلف الهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، في تنسيق البرنامج مع الاستثمارات الأخرى في مجال استئصال الفقر على كل مستوى من مستويات التنفيذ، وفي مساندة السياسات في شتى المجالات التي تهم فقراء الريف.

رابعا – الالتزام بشروط الانتقال إلى الدورة الثانية

15 - التزم البرنامج بمحركات الدورة الأولى على النحو التالي:

(i) **قيام الصندوق بصرف ما يعادل 000 370 5 وحدة حقوق سحب خاصة من حساب القرض[3].** بلغ المنصرف من القرض في ديسمبر/كانون الأول 2004 ما قيمته 000 160 7 وحدة حقوق سحب خاصة. وبذلك يكون البرنامج قد تجاوز الهدف المحدد كشرط للانتقال إلى المرحلة الثانية[4]. وتبين اتجاهات الصرف[5] طريقة تطور ركائز البرنامج على مر السنوات. فقد ركز البرنامج في البداية على العنصرين الأول والرابع المتمثلين في إنشاء نظم إدارة البرنامج، وتزويد عناصر التمكين والمستفيدين بالمهارات والقدرات المطلوبة للتنفيذ. وبعد بناء القدرة الاستيعابية، بدأ الصرف بسلاسة على العناصر الأخرى. وقطع التقدم المالي شوطا كبيرا في تحقيق الأهداف المحددة في خطط العمل والميزانيات السنوية، واستطاع أن يحقق أكثر من 90% من الأنشطة المقررة.

(ii) **اعتبار 75% من مجموعات الجهود الذاتية مستدامة، بناء على دراسة مستقلة تتولى إجراءها إحدى الجامعات المتفق عليها بين المقترض والصندوق.** أشارت تقديرات استعراض منتصف المدة إلى أن 82% من مجموعات الجهود الذاتية في شرق جاوه، و65% في نوسا تنغارا بارات، و74.5% في نوسا تنغارا تيمور قد وصلت إلى مستوى الاستدامة، وهو ما يعني أن متوسط مستوى الاستدامة قد بلغ 74% لتكون بذلك قد حققت تقريبا الهدف المحدد. وكان الهدف من إنشاء مجموعات الجهود الذاتية هو تمكين الفقراء؛ وشملت ركائز التمكين (والاستدامة) المحددة تشجيع المدخرات، وإدارة التمويل، وتوفير القروض للأنشطة المدرة للدخل، والاستثمار في مجال بناء القدرات التنظيمية للفقراء حتى يتسنى لهم إدارة مؤسساتهم، وإقامة روابط مع المؤسسات الأخرى. وقد تحققت تلك الأهداف بالفعل. وركز التقدير بوجه خاص على السمات التنظيمية لمجموعات الجهود الذاتية، وقسمت هذه السمات التنظيمية إلى ستة عشر مؤشرا وأدرجت في الإطار المنطقي كمؤشرات للأثر[6].

---

[3] 75% من مجموع الموارد المخصصة للدورة الأولى.

[4] هذه هي المرة الأولى في تاريخ إندونيسيا التي تقترض فيها من الصندوق، السابقة الوحيدة هي مشروع الري السابع عشر (1982–1989) (مقاطعة جاوة الشرقية)، ويصرف فيها البرنامج 100% من الأموال المخصصة. ومما يثير الاهتمام أكثر أن البرنامج صرف مبالغ قبل الموعد المحدد لها.

[5] المبينة في الجدول 1 (الوارد في الذيل).

[6] بيانها كالتالي: (i) الرؤية والمهمة؛ (ii) الوضع الاقتصادي للأعضاء؛ (iii) تواتر الاجتماعات؛ (iv) الحضور؛ (v) مشاركة الأعضاء في تقاسم المسؤوليات؛ (vi) اللوائح والأنظمة؛ (vii) المدخرات؛ (viii) فرض الجزاءات على القروض؛ (ix) سداد القروض؛ (x) تناوب الصندوق المشترك ومناولة النقدية، ورأس المال العاطل؛ (xi) تعبئة الموارد؛ (xii) مسك الدفاتر ومراجعة الحسابات والتوثيق؛ (xiii) التدريب؛ (xiv) الرصد والتقييم على أساس المشاركة؛ (xv) المشاركة في اتخاذ القرارات؛ (xvi) أنشطة الائتمان الزائد. وتمكن الفريق بفضل البيانات التي جمعت لكل مؤشر من تصنيف مجموعات الجهود الذاتية إلى مجموعات "جيدة" (80% فما فوقها)؛ أو "متوسطة" (55% حتى 79%)؛ أو "رديئة" (أقل من 55%). وأما الوسائل التي استخدمتها البعثة والتي وردت الإشارة إليها في الإطار المنطقي فهي كالتالي: (i) الدفاتر التي تحتفظ بها مجموعات الجهود الذاتية؛ (ii) الدراسات الأفقية؛ (iii) ثلاثة من تقارير الإشراف؛ (iv) ثلاثة تقارير سنوية من إعداد المكتب القطري للبرنامج؛ (v) اجتماعات الفرق المتخصصة؛ (vi) مقابلات مع الأفراد من أعضاء مجموعات الجهود الذاتية.

(iii) **الأخذ بنظم إدارة مستجمعات المياه الصغيرة في 25% على الأقل من القرى.** تم تطبيق هذه النظم في أكثر من 80%، بتكوين رابطات إدارة مستجمعات المياه الصغيرة. وهناك أدلة وافية على أن تنفيذ أنشطة مثل زراعة أشجار الجوز المسهل والتمر هندي، وأشجار الفاكهة وكذلك الأشجار الحرجية من شأنه التأثير على قاعدة سبل معيشة السكان. وتؤثر تلك الأنشطة أيضاً على قاعدة الموارد الطبيعية بسبب زيادة الغطاء الشجري الذي يقلل من تآكل التربة ويزيد من رشح المياه. وصدرت توصية بدمج تلك الأنشطة في العملية الأوسع لتخطيط التنمية القروية.

(iv) **عرض جميع التقارير المرحلية على الصندوق في مواعيدها.** عانت التقارير المرحلية من تدني الجودة وعدم دقة المواعيد خلال السنتين الأوليين من التنفيذ. ومع ذلك فقد تحسن هذان الجانبان تحسنا كبيرا بعد ذلك. وأولت الإدارة أولوية لنظام الرصد والتقييم بحيث عرضت التقارير في مواعيدها أو لم تتأخر إلا لفترات قصيرة. وساعد هذا الاهتمام على الاستجابة للحاجة إلى دمج مؤشرات نظام إدارة النتائج والأثر في منتصف المدة، الذي قدم البرنامج بالفعل تقارير عنه.

(v) **إقامة وكالة البرنامج الرائدة علاقات شراكة مرضية مع كل من المنظمات غير الحكومية الرائدة والمنظمات غير الحكومية على مستوى الأقسام؛ وإبرام اتفاقيات التنفيذ المعتمدة من الصندوق بشأن أنشطة البرنامج في الدورة الثانية.** أجريت عدة دراسات لتقدير جودة الشراكة، بما في ذلك الدراسة التي أجراها مركز دراسات التنمية الريفية والإقليمية في جامعة غادجه مادا. وإضافةً إلى ذلك، دارت مناقشات بين بعثة استعراض منتصف المدة وبين موظفي الحكومة، ومع القادة المحليين، والمنظمات غير الحكومية. كما أجريت أثناء الزيارات الميدانية عدة تحليلات لنطاق القوة والضعف والفرص والمخاطر[7] لهذه العلاقة. ويخلص التقدير إلى أن علاقة الشراكة كانت مرضية. ويعد ذلك إنجازاً كبيرا للحكومة بالنظر إلى عدم وجود أي خبرة سابقة في بداية البرنامج في العمل جنبا إلى جنب مع المنظمات غير الحكومية. وحالما تتلقى الوكالة الرئيسية للبرنامج التأكيد بالانتقال إلى المرحلة الثانية، فسوف تقوم بتدبير خدمات المنظمات غير الحكومية اللازمة لهذه الدورة.

(vi) **اتفاق الصندوق على أي تعديلات يتم إدخالها على أنشطة البرنامج وطرائقه التي يوصي بها استعراض منتصف المدة، وتعديل وثائق القرض بناء على طلب الصندوق أو المقترض إذا طلبا أحدهما ذلك.** نوقشت توصيات استعراض منتصف المدة وسمات تصميم الدورة الثانية، وتم الاتفاق عليها مع الحكومة والمنظمات غير الحكومية أثناء الاجتماع الختامي. والخطوة التالية هي تعديل اتفاقية القرض.

خامسا – الدروس المستفادة

16 – يسلط استعراض منجزات البرنامج وأدائه أثناء الدورة الأولى الضوء على عدد من الدروس والتوصيات الضرورية لتنفيذ وتصميم الدورة الثانية. وتشمل هذه الدروس والتوصيات ضرورة:

[7] تحليل نطاق القوة والضعف والفرص والمخاطر هو أداة تستعمل لمراجعة الوضع الاستراتيجي لأي منظمة ولبيئة تلك المنظمة. ويوفر ذلك التحليل معلومات تساعد على مواءمة موارد المنظمة وقدراتها مع البيئة التنافسية التي تعمل فيها.

- تشجيع إنشاء شبكات أوسع وإقامة روابط مؤسسية تساعد على نمو مجموعات الجهود الذاتية، وتيسير تحويل المؤسسات القروية من خلال تعميم إنشاء مجموعات العون الذاتي[8]، وضمان حضور أقوى للفقراء في المؤسسات القروية واضطلاعهم بإدارة أموالهم مع زيادة إحكام سيطرة الفقراء على استخدام الميزانيات ووضع نظم لفرض جزاءات على السلوك المخل بالأداء.
- التمكين من إقامة روابط مستدامة مع المؤسسات المالية الرئيسية من أجل زيادة فرص الوصول إلى الائتمانات.
- زيادة قدرة المجتمعات المحلية على الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية.
- توسيع فرص تحسين سبل المعيشة، وتوفير القدرات المطلوبة للاستفادة من تلك الفرص وتهيئة بيئة سياساتية مواتية ومناصرة للفقراء.
- دمج أنشطة البرنامج في عملية أوسع لتنمية المجتمعات المحلية، وتعزيز أثر البرنامج على المساواة والتمايز بين الجنسين واستدامة هذا الأثر.
- زيادة الاستثمار في البنية الأساسية وتعبئة مزيد من الخبرة المحلية في مجال الإرشاد الزراعي والتدريب بهدف تطوير المهارات من أجل إدرار الدخل وزيادته.
- زيادة كفاءة استخدام الميزانية وتحسين الهيكل التنظيمي للبرنامج والوصول بالأدوار والوظائف إلى الوضع الأمثل وفقا لمستويات المسؤوليات والميزة النسبية المؤسسية.
- تحسين التنسيق لتلافي ازدواجية أنشطة لجان الإدارة في الأقسام واللجان المنفذة في تلك الأقسام. كما يلزم تحسين نتاج عمل اللجنة التوجيهية الوطنية واللجنة الاستشارية الإقليمية، وتوفير التوجيه الملائم للبرنامج.
- إدخال منظمة غير حكومية رائدة على المستوى الوطني في إطار التحسين الشامل لمهام التنسيق وتوجيه السياسات، وذلك ضمانا لتحسين أنشطة تنسيق المكتب القطري للبرامج والمنظمات غير الحكومية المحلية.

17 - وأثبتت التجربة أنه لكي تتحقق الاستدامة في زيادة القدرة الاجتماعية والبشرية (بما في ذلك توفير الخدمات الاجتماعية) لابد أن تواكبها زيادة في الدخل والفرص الاقتصادية. ولذلك ينبغي استكمال توجه الدورة الأولى بجهود غايتها تحقيق التنمية المستدامة لسبل معيشة الفقراء من خلال (i) تشجيع المشروعات الصغيرة، بما في ذلك تنوع وتقوية الأسواق الزراعية والخدمات المالية التي تعاني حاليا من ضيق نطاقها، وتشجيع الأنشطة المدرة للدخل[9]؛

[8] أثبتت مجموعات الجهود الذاتية أنها مؤسسات ملائمة وأدوات كافية لتمكين الفقراء. فالمؤسسات بمفردها لا توفر التمكين، بل يمكنها في الواقع أن تجرد من الامكانات إذا كان هيكلها غير ملائم وإذا كانت النظم المستخدمة فيها غير مواكبة للعصر وتفتقر إلى الفعالية. ويمكن للمؤسسات أيضا أن تجرد من الامكانات إذا كانت نظم الإدارة المالية والتنظيمية الرسمية مفروضة عليها وموحدة. والغرض من التعميم في هذه الحالة ليس فرض النظام والثقافة السائدة، بل إن البرنامج، على العكس من ذلك، سيعمل مع المؤسسات الرسمية لتمكينها من الاعتراف بالمجموعات الناشئة واحترام نظمها، رهنا بشفافيتها وملاءمتها. وتساعد المؤسسات الشعبية الحقيقية على إفساح المجال أمام الفقراء لبناء الثقة والمهارات التي تمكنهم من إقامة علاقات مع المؤسسات الأخرى على قدم المساواة.

[9] الأنشطة المدرة للدخل هي تلك الأنشطة التي اضطلع بها أعضاء مجموعات الجهود الذاتية أثناء الدورة الأولى والتي سيواصلون الاضطلاع بها، وهي أنشطة صغيرة ولا تتطلب تفرغا كاملا ولا مهارات وتكنولوجيات وروابط جديدة مع الأسواق، كما أن الاستثمارات المالية التي تحتاج إليها صغيرة ويمكن لمجموعات الجهود الذاتية تغطيتها من صندوقها المشترك. وأما المشروعات متناهية الصغر فإنها تتطلب تمويلا منتظما وإدارة أفضل ومهارات وتكنولوجيات وأسواقا جديدة، كما أنها قد تتطور لتصبح أنشطة تتطلب تفرغا كاملا، وتشكل المصدر الرئيسي لسبل المعيشة، ويستمر تنفيذها بعد انتهاء البرنامج.

(ii) توفير البنية الأساسية لاسيما في المناطق المحرومة حاليا من الخدمات؛ (iii) تعزيز الإدارة المجتمعية المتكاملة للموارد الطبيعية؛ (iv) رفع مستوى القدرات والمهارات الإدارية للأفراد والمؤسسات الأهلية. ويلزم تنفيذ تلك التدخلات من أجل تحقيق زيادة مطردة في توافر المدخلات والخدمات المهمة لسبل المعيشة الاقتصادية للفقراء. ونتيجة لذلك وفي الدورة الثانية، ينبغي أن يتصدى البرنامج للفقر عن طريق تهيئة الظروف المفضية إلى زيادة الخيارات المعيشية للأسر الهامشية الفقيرة في المناطق المرتفعة وتعزيز قدرتهم على تحقيق تلك الخيارات، وهو ما من شأنه أن يفضي إلى رفع مستوى الدخل وزيادته حتى بعد انتهاء البرنامج، وتهيئة بيئة طبيعية محسنة ومواتية ومستدامة. وتتماشى تلك التوصيات مع توصيات تقييم البرنامج القطري لعام 2003.

سادسا – الاستنتاجات

18 – اتسم تصميم البرنامج بمستوى مرتفع من التعقيد والابتكار المؤسسي، وتم وضعه لهذا السبب في إطار الآلية الإقراضية المرنة لتلبية الحاجة إلى المرونة والتغيير. وتم إحراز تقدم كبير في الدورة الأولى على طريق تهيئة البيئة المؤسسية والتخطيطية التي ستمكن البرنامج من تحقيق أهدافه.

19 – ترى إدارة الصندوق أن ثمة مبررات قوية لمواصلة البرنامج. وقد أبدت حكومة إندونيسيا طيلة جميع مراحل التنفيذ التزاما واضحا بالعمل على ضمان نجاح البرنامج والاستعداد للتوسع فيه بحيث ينفذ في جميع أنحاء البلاد. ويلتزم الصندوق بمساندة هذه المساعي.

TABLE 1: ANALYSIS OF DISBURSEMENTS BY YEAR

(SDR)

Category	2001	2002	2003	2004	2005	Total
Civil works	-	-	186 559 40	221 716.64	43 326.46	451 602.50
Agricultural inputs and supplies	-	521.60	11 158 85	47 259.23	11 591.50	70 531.18
Vehicles and equipment	-	554 865.56	385 466 98	131 568.22	-	1 071 900.76
Technical assistance training and studies	-	356 817.89	975 955 79	958 450.79	-	2 291 224.47
Matching grants	-	-	49 640 22	242 116.97	15 327.00	307 084.19
Incremental costs – allowances	-	13 265.27	103 055 60	137 385.55	21 855.36	275 561.78
Incremental costs – monitoring, operating maintenance and office expenditures	-	174 130.03	515 564.36	396 813.26	-	1 086 507.65
Authorized allocation – special account	1 605 587.44	-	-	-	-	1 605 587.44
Total	**1 605 587.44**	**1 099 600.35**	**2 227 401.20**	**2 135 310.66**	**92 100.32**	**7 159 999.97**

TABLE 2: STATUS OF FUNDS BY CATEGORY

(SDR)

Category	% Financing		Allocated	Disbursed	% Disbursed	Committed	Total
	Foreign Exchange	Local Exchange					
Civil works	100	100	890 000.00	451 602.50	50.74	-	438 397.50
Agricultural inputs and supplies	100	100	460.00.00	70 531.18	15.33	-	389 468.82
Vehicles and equipment	100	100	1 060 000.00	1 071 900.76	101.12	-	-11 900.76
Technical assistance training and studies	100	100	2 600 000.00	2 291 224.47	88.12	-	308 775.53
Matching grants	100	100	450 000.00	307 084.19	68.24	-	142 915.81
Incremental costs – allowances	100	100	300 000.00	275 561.78	91.85	-	24 438.22
Incremental costs – monitoring, operating maintenance and office expenditures	90	90	1 400 000.00	1 086 507.65	77.61	-	313 492.35
Second cycle			10 340 000.00	-	-	-	10 340 000.00
Authorized allocation – special account			-	1 605 587.44	100.00	-	-1 605 587.44
Total			**17 500 000.00**	**7 159 999.97**	**40.91**	**-**	**10 340 000.03**